العدد (1698) السنة السابعة - الخميس (14) كانون الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مواطنون يجمعون على تراجع الخدمات وانحسار مشاريع الاعمار خلال العام الماضي

بغداد / كريم محمد حسين

أجمع مواطنون من بغداد والمحافظات على تراجع الخدمات وانحسار المشاريع العمرانية متسائلين عن مصير التخصيصات المالية للعام ٢٠٠٩ ضمن موازنة الوزارات والمحافظات غير المرتبطة باقليم .

وتحدثوا لـ (المدى) عن معاناتهم جراء تراجع الخدمات على الرغم من وعود المسؤولين في بغداد والمحافظات معبرين عن تذمرهم من جراء الواقع المعيشي المتردي خلال العام الماضي ٢٠٠٩ .

ويقول صبري ستار استاذ في جامعة بغداد : على الرغم من المبالغ الطائلة المخصصة لاعمار العاصمة، فأن السبب يرجع الى عدم قدرة مجلس المحافظة والدوائر الحكومية على مواكبة التطورات الخاصة بالعمل والادارة مشيراً الى ان الفساد الإداري يعد ركنا اساسياً في هذا النهج فضلاً عن احالة المشاريع الى مقاولين او شركات غير مؤهلين، اضافة الى سوء الرقابة التي يمارسها المجلس وكوادره.

ويشاركه الرأي سلام عبيد موظف في وزارة الموارد المائية بقوله: ان الخدمات على العموم سيئة وعلى رأسها الطاقة الكهربائية وجميع البنى التحتية الاخرى .

ويضيف عبيد ان ما يتردد عن نسبة ٧٠٪ من المشاريع قد انجزت او في طريقها الى الإنجاز ولانعرف مدى صدقية هذا الادعاء معللاً قوله أنه ليس هناك ما هو منظور .

المواطنة صبيحة نعمة من سكنة الكرخ تشكك بتصريحات المسؤولين القائمين على تقديم الخدمات بقولها انه يعد انتظار ممل وشاق مثقل بالهموم والوعود لتحسين الخدمات وتطويرها والمبالغ الطائلة للمشاريع المزعومة التي تتداولها وسائلهم المسموعة والمقروءة، لكننا لا نزال نعاني من افتقار للخدمات الاساسية والضرورية، واضافت ان الحجج والمبررات دائماً هي جاهزة وتحت ذرائع شتى في حين يتم تجاهل الفساد الاداري والاهمال والتلكؤ الذي اخذ يسيطر على معظم مفاصل المؤسسات التي تقدم الخدمات كون هذه المؤسسات غدت نهبا لكل ضعاف النفوس والمفسدين والذين لا يكترثون لاي شيء.

جمعة احمد (٤٥) سنة موظف في وزارة الزراعة يقول : هناك مشاريع كثيرة نراها وهذه حقيقة ولكن ما يعيب هذه المشاريع انها لا تنفذ وفق المعايير الهندسية او الاولويات بل تنفذ لمجرد التنفيذ .

ويضيف: ان ما شهدته بغداد من مشاريع اكبر من طاقتها لذلك فان العدد لم يأت بالنوع والكم هو الذي ساهم في تردي الخدمات على حساب النوع بالاضافة الى عدم وجود تخطيط للمشاريع وسرعة في بدء التنفيذ لان الجميع يريد ان يعمل وبالتالي فان ما نفذ لا يرتقي الى ما يطمح اليه المواطن.

ويرى حسين علي مهندس في وزارة الموارد المائية: ان موازنة عام (٢٠١٠) ستكون غير كافية لتلبية الحاجات الاساسية من المشاريع كما كانت في عام ٢٠٠٩ ولا يوجد بديل غير الاستثمار في المجالات كافة ومن ضمنها قطاع الطاقة واضاف حسين ان سبب انخفاض الايرادات النفطية والتي هي المصدر الاحادي حالياً لتمويل خطط البنى التحتية والخطة الاستثمارية ومعظم المبالغ المخصصة في الخطة للموازنة الاتحادية مخصصة بحدود ٢٠٪ استثمارية و٨٠٪ تشغيلية. ولهذا لا يوجد بديل غير تطوير القطاع الاستثماري ومنها مشاركة الشركات العالمية ورؤوس الاموال العالمية والبنوك العالمية في تمويل المشاريع وخطط البنى التحتية.

ويبين : يجب على قطاع الاستثمار في العراق تقديم كل التسهيلات والاستفادة من اقرار التعديلات على قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ والتعديلات التي اجريت عليه لتكون المشاركة واسعة وفاعلة وبدون قطاع الاستثمار والقطاع الخاص لا يمكن للدولة ان تبنى بالشكل المطلوب وكما يخطط له ولا يمكن ان يكون لقطاع الاستثمار ومؤسسات الدولة دور بدون التعاون الايجابي معا وتقديم التسهيلات لاجل النهوض بواقع الخدمات والاعمار في الميادين كافة.

مهدي حسين جمال مهندس في وزارة الكهرباء يقول: ان واقع الكهرباء في عام ٢٠٠٩ شهد تطورا نسبياً من خلال حصته من القرض الياباني حيث بلغت حصة قطاع الكهرباء بحدود ٩٢٠ مليون دولار قرضاً وبحدود اكثر من ٥٠٠ مليون دولار منحة وهذه القروض والمنح تقسمت على كل القطاعات (النقل، والتوزيع، والانتاج) وانجزت معظم الاعمال التي في مجال المنح واما في مجال القروض فهناك لجان متخصصة في توزيع هذه المبالغ المخصصة كقروض.

ويضيف : اما في الجانب الاستثماري فقد وضعت هيئة الإستثمار وزارة الكهرباء خطاً استثمارياً مهماً في مجال الطاقة وسيشهد عام ٢٠١٠ تغييراً ملحوظاً في قطاع الكهرباء والخدمة المقدمة للمواطن وهناك استجابات كثيرة بهذا الصدد من قبل الاجهزة الحكومية كذلك مجالس المحافظات وذلك لاهمية هذا القطاع المهم.

حربي جعفر مواطن من منطقة الكرادة يوضح : منطقة الكرادة وبسبب الاهمال وسوء الخدمات واللامبالاة ازاءها قد تحولت الى قرية مهجورة فشوارعها مقلوبة رأسا على عقب نتيجة الحفريات التي اصبحت عبئا وتركت منذ فترة كبيرة من دون ان تردم او اجراء صيانة او أي عمل يراد له ان ينجز ناهيك عن الازدحامات التي اثقلت المدينة كونها المنفذ الوحيد بجانب الرصافة بالعبور الى الكرخ.

ويقول جعفر في هذا الاتجاه : الخدمات البلدية شبه معدومة الا في بعض المحلات والشوارع القريبة من شارع ابي نواس ويضيف حربي لقد سمعنا الكثير من وعود المجالس البلدية المتعاقبة علينا بسرعة تنفيذ المشاريع التي تتعلق بالماء ومياه الصرف الصحي (المجاري) واكساء الشوارع التي انهارت من دون أي شيء منظور من هذه الخدمات والتي هي لا تحتاج الى شركات استثمارية كبرى بل هي من صميم عمل امانة بغداد والوزارات الخدمية ونسمع ايضا عن المبالغ المرصودة وهي مبالغ طائلة لهذه المشاريع لكن ينتهي العام وتذهب المبالغ مع عام ٢٠٠٩ وننتظر موازنة عام ٢٠١٠ .

صفاء جواد موظف حكومي يقول: مر عام ٢٠٠٩ المزدحم بالوعود والخطط والمؤتمرات والندوات التي بدورها اثقلت الموازنة الاستثمارية في ظل انحسار المنجز من الاعمال التي اريد لها ان تكون واضحة على الارض ، مبينا ان كل عام ننتظر فيه الموازنة وما يصاحبها من لغط وبالتالي تخرج الموازنة بالكاد تكفي الرواتب والامتيازات والايفادات والعجب كل العجب هو الادعاء من البعض بانه اكمل او سوف يتم انجاز مشروع ما موضوع على خارطة وضعت وكانها ليست خارطة عراقية معروفة وملموسة.

ويضيف : سبعون او اكثر من سبعين مليار ميزانية العراق ولا شيء يظهر على السطح سوى حفريات هنا وهناك وبروز ظاهرة تبليط الارصفة التي اصبحت الشغل الشاغل للدوائر البلدية .

من الواقع الاقتصادي

المصارف وثقة الجمهور

عباس الغالبي

تتشكل المنظومة المصرفية في العراق من اتجاهين عريقين في العمل المصرفي، هما الاتجاه الحكومي الذي يهيمن بواقع اكثر من ٩٠٪ من النشاط المصرفي فيما تبقى النسبة الضئيلة للمصارف الخاصة التي تضم بين دفتيها مصارف عتيدة تحركها طاقات مصرفية من الطراز الاول في العمل المصرفي ، ولانعلم ماسبب انحسار ثقة الجمهور من المصارف الخاصة واتجاه السواد الاعظم الى مصرفي الرافدين والرشيد الحكوميين .

ولا اريد هنا ان اتحدث بلغة الارقام التي تمثل حجم رأسمال وودائع وارباح المصارف التفصيلية فقد نعمد الى تحليلها في مناسبات اخرى في الملحق الاقتصادي الاسبوعي لصحيفتنا ، ألا اننا نسبر أغوار الحركة المصرفية لكل من القطاعين العام والخاص ، فهما ثنائيتان لايمكن فصل عراهما ، اذا ماعرفنا ان كثيراً من الجمهور يتعامل مع الاثنين بدرجات متفاوتة آخذين بنظر الاعتبار انسيابية التعامل ، وطبيعة الاجراءات المعتمدة التي غالباً ماتضعف ثقة المتعاملين مع المصارف من اصحاب رؤوس الاموال الصغار والكبار على حد سواء فضلا عن حصر النشاط المصرفي لدوائر الدولة بالمصارف الحكومية وعدم السماح بفتح الاعتمادات لدى المصارف الخاصة إلا في تحول بسيط قبل فترة قليلة ولبعض المصارف الاهلية على الرغم من ارتفاع رأسمالها الذي يمكنها من فتح اعتمادات حكومية غير منخفضة .

ومانريد ان نركز عليه الان هو انخفاض ثقة الجمهور بالمصارف الخاصة وارتفاعها بالمصارف الحكومية ، حيث لم نر مسوغات حقيقية لذلك بل الاجدى ان يتجه الجمهور الى التعامل مع المصارف الخاصة في وقت ندعو تلك المصارف الى اعادة النظر ببعض الاجراءات والسياقات المعتمدة والتي تعطي انطباعا بخوف غير مبرر مايتطلب ان يتجه الطرفان الى بعضهما ويلتقيا بنقطة تبدد الهواجس المحتملة، وندعو في هذا الاتجاه رابطة المصارف الخاصة والمصارف المنضوية تحت لوائها الى عقد ندوات ومؤتمرات والشروع بحملة توعية مناسبة بعد ان تعيد النظر بسياقاتها المعتمدة حالياً والاسراع بادخال النظم المصرفية العالمية المرتبطة بالتقنيات الحديثة ، سعيا لخلق نظام مصرفي يعمل على وفق توجهات قطاع خاص فاعل قادر على مسايرة حجم الاستثمار والعمل المتواصل الدؤوب وفق مسارات التنمية المستدامة التي تتطلب وجود منظومة مصرفية فاعلة بشقيها الحكومي والخاص.

abbas.abbas80@yahoo.com

الشهرستاني: العراق يرفض الشراكة في انتاج آبار النفط

بغداد / متابعة المدى

قال حسين الشهرستاني وزير النفط ان العراق لايوافق على عقود مشاركة الانتاج في حقول النفط مع شركات الانتاج. واضاف في تصريحات صحفية ان الحكومة و وزارة النفط لاتوافق على عقود الشركات التي تعمل على مشاركة العراق في ماينتج من ابار النفط العراقية.

واكد الشهرستاني أستعداد وزارته لابرام العقود مع الشركات الخدمية أي الشركات التي تتقاضى اجور مقابل ماتنتج من بترول لافتا الى ان العراق مقبل على (٦) سنوات استثمارية يستثمر خلالها (١٠٠) مليار دولار عوائد نفط في (١٠) ابار مطروحة للاستثمار في العراق حيث ستشغل هذه الابار نصف مليون عامل عراقي من كوادر هندسية وادارية .

في غضون ذلك ذكر مدير عام شركة الحفر العراقية أدريس الياسري ان شركته تعتزم حفر أكثر من ١٠٠ بئر نفطية العام المقبل، وهو ما يشكل ضعف عدد الآبار التي تم حفرها العام الماضي البالغة ٥٣ بئرا في مختلف انحاء العراق. وقال الياسري : ان شركة الحفر العراقية "تعتزم حفر أكثر من ١٠٠ بئر نفطية في مختلف انحاء العراق خلا العام الحالي" وهو مايشكل "ضعف عدد الآبار لتي تم حفرها خلال العام ٢٠٠٩ والبالغة ٥٣ بئرا في مختلف انحاء العراق وهو اعلى رقم للشركة في تاريخها".

وأشار الياسري الى ان هناك "تطوراً كبيراً شهدته الشركة بعد العام ٢٠٠٣ لم يشمل عدد الآبار فقط بل عدد الامتار التي تم حفرها والتي بلغت١١١،٢ الف متر مقارنة بـ٩٦ مترا قبل العام ٢٠٠٣ كما ان الشركة "قامت بشراء ٢٤ جهاز حفر جديداً والتي نعتمد عليها كثيرا في تحقيق قفزة نوعية بعدد الابار العام الحالي".

وحول معوقات العمل بحفر الآبار أوضح الياسري انها "تتعلق بالدرجة الاساس بتعليمات وزارة التخطيط التي تعرقل وصول المواد التي تحتاجها الشركة، فضلا عن رصد الاموال اللازمة لذلك".

معاودة المزاد اليومي لبيع العملة بارتفاع وصل الى ٢٩٥ مليون دولار

بغداد / المدى

عاود البنك المركزي العراقي امس الاربعاء عقد مزاده اليومي لبيع العملة الاجنبية والدولار بعد تعطله ليوم الثلاثاء بسبب اجراءات امنية اعتمدتها قيادة عمليات بغداد .

وشهد المزاد ارتفاع مستوى مبيعاته من الدولار الى ٢٩٥ مليون و٣٨٥ الف دولار بعد ان ارتفع في جلسته السابقة الى ٢٠٠ ملايين و٥١٠ الف دولار وبسعر مستقر للصرف بلغ ١١٧٠ ديناراً لكل دولار .

وذكر البنك المركزي في نشرة حصلت (المدى) على نسخة منها ان المجموع الكلي لمبيعاته من الدولار توزعت بين ٨ مليون و ٣٧٠ الف دولار تعاملات نقدية سددها البنك نقداً وبسعر ثابت للصرف بلغ ١١٨٣ ديناراً بضمنها عمولة البنك البالغة ١٣ ديناراً لكل دولار و مبالغ محولة خارج العراق بلغت ٢٨٧ مليوناً و١٥ الف دولار حولها البنك نقداً بسعر ثابت للتحويل بلغ ١١٧٣ ديناراً بضمنها عمولة البنك البالغة ٣ دنانير لكل دولار .

ولم تتقدم المصارف الـ ١٩ المشاركة في المزاد بأي عروض لشراء الدولار ، علماً ان البنك يتقاضى عمولة مقدارها (١٦) ديناراً لكل دولار مع خصم (٨) / دولار عن المبالغ المشتراة .

ويعقد البنك المركزي العراقي خمس جلسات لبيع وشراء العملة الأجنبية والدولار خلال الأسبوع المالي .

الى ذلك شهد سوق العراق للاوراق المالية خلال افتتاح تداولاته ليوم امس الاربعاء ارتفاع قطاع المصارف ومشاركة (١٥) شركة مصرفية وعرض اسهمها كاملة للتداول .

وبينت نشرة السوق ان جلسة الاربعاء افتتحت على (٧٨) شركة تداولية بما فيها (١٥) شركة مصرفية تمكنت خلال الجلسة ان تنفذ لصالحها مايقارب (٣٠) صفقة تداولية في اولى افتتاحات التداولات في جميع القطاعات كما وان هناك تنافساً قوياً بين قطاع المصارف والصناعة حيث تقدم قطاع المصارف في عدد الاسهم المتداولة على بقية القطاعات .

العراق يشترك في الربط الكهربائي للدول الثمان

القاهرة / وكالات

ذكر امين عام الاتحاد العربي للكهرباء فوزي البياتي ان العراق دخل في هذا العام مع مجموعة الربط الكهربائي ألثمان. وقال البياتي بحسب وكالة كردستان للأنباء (أكانيوز) ان "العراق أكثر الدول بحاجة إلى الكهرباء باعتبار ان هذه الخدمة قد دمرت بسبب الإرهاب الذي دمر كل شيء في هذه المنظومة المهمة والتي تمس حياة المواطن العراقي بشكل رئيسي، ولهذا لابد من مساعدة العراق واعادة الكهرباء له من الدول العربية خصوصا".

واضاف أن "الاتحاد كمنظمة عربية يوجد فيها جميع الشركات الخاصة للكهرباء سواء توليد ام نقل أم توزيع وجميع المشاريع الخاص بالكهرباء"، موضحا ان "مشروع الربط يدخل العراق قريبا ليقوم باستيراد على الفولتية العالية من الدول الثمان المشتركة في الربط ويمكنه ان يصدر او يستورد وتكون الحركة الكهربائية متاحة وبشكل سهل بين هذه الدول وباسعار مناسبة".

واشار الى ان "الاتحاد لديه مؤتمر عام يعقد كل ٣ سنوات عن الموارد البشرية وسيكون في البحرين منتصف هذا العام، اما في الجزائر فسيعقد ندوة بالتعاون مع الجامعة العربية عن الطاقة الكهربائية ايضا ولدينا في الاتحاد ست لجان تجتمع كل سنة مرة ومن ضمنها العراق وتقوم هذه اللجان باصدار إحصاءات عامة عن المنظومات العربية في كل عام وإحصائية عن الطاقة المركبة والطاقة المنتجة.

ويشار الى ان الاتحاد العربي للكهرباء يضم كلاً من سوريا والاردن ولبنان والسعودية وفلسطين ومصر وتركيا والعراق مؤخرا.

مباحثات مع مستثمرين لتأهيل معمل الحديد والصلب

بغداد / متابعة المدى

قال وزير الصناعة والمعادن فوزي الحريري ان مباحثات تجري حاليا بين الوزارة ومستثمرين كوريين لتأهيل معمل الحديد والصلب، مرجعا السبب في تأخر استثماره الى الركود الاقتصادي العالمي والأعداد الكبيرة من المنتسبين العاملين فيه. وأضاف حريري ان "مباحثات تجري حاليا بين الوزارة ومستثمرين كوريين لتأهيل معمل الحديد والصلب حيث تم تقديم عرض نعتبره جيداً، لكن يجب دراسته وتقييمه اولا قبل الموافقة عليه للحصول على افضل ما يمكن من الاستثمارات".

وأشار حريري الى ان المعمل "يحتاج الى مبلغ كبير لتأهيله يتراوح بين ٤٠٠-٥٠٠ مليون دولار وهو رقم يعادل ميزانية وزارة الصناعة بكاملها" مشيرا الى ان هذا الامر "يتطلب استثماره ضمن قانون الاستثمار حيث جرى التفاوض مع عدد من الشركات الا ان بعضها انسحب بسبب الوضع الاقتصادي" معربا عن أمله في ان "يأتي التوجه الحالي باستثماره بنتائج جيدة كون المعمل مهماً خصوصا ان العراق مقبل على عملية اعمار كبيرة". والشركة العامة للحديد والصلب في البصرة تعتبر واحدة من اكبر الشركات بهذا المجال في منطقة الشرق الاوسط ،وتضم ثلاثة مصانع مهمة هي مصنع الحديد الاسفنجي ومصنع الصلب الذي يتخصص بانتاج الكتل الحديدية المربعة، وهناك مصنع ثالث هو مصنع الدرفلة الذي يقوم بعملية درفلة العروق المستلمة من معمل الصلب.

إطلاق سوق الديوانية للأوراق المالية كثالث بورصة محلية

الديوانية / وكالات

اطلق سوق الديوانية للأوراق المالية في محافظة القادسية، بعد تجربة سبقتها لعاصمة إقليم كردستان محافظة أربيل في محاولة لانفتاح النشاطات الاقتصادية على اسواق متعددة وعدم الاقتصار على سوق العراق للاوراق المالية في بغداد .

وذكر مسؤول اللجنة التحضيرية للمؤتمر عباس عنيّد بحسب وكالة كردستان للأنباء (أكانيوز) أنه "سيضع هذا المؤتمر اللبنة الأولى لانطلاق سوق الأوراق المالية في الديوانية، والذي سيساهم في تنشيط وتطوير الحركة الاقتصادية".

وأوضح انه "تم حل سوق بغداد للأوراق المالية بعد سقوط النظام البائد وأنشئ بدلا منه سوق العراق للأوراق المالية وفق القانون (٧٤) لسنة ٢٠٠٤، حيث سمح وشجع قانونه على فتح فروع للسوق في المحافظات".

واعتبر عنيّد أن "سوق الديوانية للأوراق المالية هو السوق الوحيد الذي سيتم افتتاحه في محافظات جنوب وسط العراق وعدد من المحافظات الأخرى".

وبين انه "ليس هناك وجود لهذا السوق إلا في محافظة بغداد (سوق العراق) وفي أربيل عاصمة كردستان العراق ، إما بقية المحافظات فأنها لا تملك مثل هذا السوق إطلاقا رغم أهميته في دعم الحركة الاقتصادية وفي مقدمتها الاستثمار في المحافظات".

وأشار إلى انه "من الجدير بالذكر أن هذا السوق سيكون تحت مظلة القانون وحتى شركات الوساطة المجازة داخل السوق سوف تكون تحت مظلة القانون أيضا".

وكشف انه "من مميزات هذا السوق انه يمنع أي عملية احتيال على المواطنين مثلما حدث في الديوانية في فترة ماضية من قبل شركات وهمية".

ولفت إلى أن "هذا السوق سيكون ملتقى للتجار والمعنيين في قضايا المال والأعمال وسوف يساهم في اتحاد بعض الشركات الصغيرة لإنشاء (محافظ استثمارية) قادرة على إنشاء مشاريع كبيرة أو متوسطة".

واشار الى أن "التعديل الأخير لقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ سمح للمستثمرين المحليين والأجانب بدخول هذا السوق وحتى بموجوداتهم الثابتة".

وقال عنيّد "انطلاقا من المبدأ الذي يقول أن سوق الأوراق المالية هو جزء مهم ومساند للعملية الاستثمارية، فقد قمنا بوضع وتقديم مقترح ودراسة كاملة، تمت مناقشتها مع عدد من أساتذة الجامعات المحيطين بهذا الموضوع".

وأضاف "لقد ناقشت مقترح افتتاح السوق والدراسة التي وضعتها مع عميد كلية القانون في جامعة القادسية الدكتور مؤيد الفضل، ثم طرحت الفكرة على محافظ الديوانية الأستاذ سالم حسين علوان، فلاقت ترحيبه واصدر أمرا إداريا تشكلت بموجبه لجنة تحضيرية تضم (٢١) شخصا معنيا بهذا المجال، للدراسة والتحضير للسوق".

ونوّه إلى انه "تبع ذلك اتصالات وزيارات من قبلي لسوق العراق للأوراق المالية حصلت في نهاية المطاف على الموافقة لافتتاح سوق مالي في الديوانية، وما مؤتمر يوم غد إلا ثمرة للجهود والتحضيرات السابقة".

حركة السوق

المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٠٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١٨٥ ديناراً عراقياً	١١٧٥ ديناراً عراقياً
اليورو	١٢٨٠ ديناراً عراقياً	١٣٠٠ دينار عراقي
الجنيه الاسترليني	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً

المعادن

المعدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٩٥,٠٠٠	١٨٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٧٥,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٥٥,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠
الفضة	٨٠٠٠	٧٥٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفواكه		الخضراوات	
المادة	السعر كيلو	المادة	السعر كيلو
كيوي مستورد	١٥٠٠ دينار	باذنجان عراقي	٧٥٠ ديناراً
عرموط مستورد	١٥٠٠ دينار	خيار ماء عراقي	٧٥٠ ديناراً
تفاح مستورد	١٢٥٠ دينار	طماطم عراقي	٧٥٠ ديناراً
لهانة	١٠٠٠ دينار	شجر عراقي	٧٥٠ ديناراً
آلو عراقي	١٥٠٠ دينار	بصل اخضر	٧٥٠ ديناراً
شوندر	٧٥٠ ديناراً	بصل	١٠٠٠ دينار
موز مستورد	١٢٥٠ دينار	بطاطا عراقي	١٠٠٠ دينار
شلغم	٧٥٠ ديناراً	فلفل عراقي	١٠٠٠ دينار
برتقال	١٠٠٠ دينار		
رمان	١٠٠٠ دينار		
ليمون	١٥٠٠ دينار		